الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي
بمناسبة افتتاح فعاليات الندوة الوطنية للجامعات

الجزائر، 26 ديسمبر 2020

كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي
بمناسبة افتتاح فعاليات الندوة الوطنية للجامعات

السادة رؤساء الندوات الجهوية
السيدات والسادة مدراء المؤسسات الجامعية،
السيدات والسادة مدراء مراكز البحث،
السيدات والسادة رئيس وأعضاء المجلس الوطني للأخلاقيات والآداب الجامعية،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،

اسمحوا لي، بداية، أن أرحب بكم جميعا في هذه الندوة الوطنية للجامعات، وأن أتقدّم بخالص الشكر والعرفان لمسؤولي المؤسسات الجامعية والخدماتية، وكل الأسرة الجامعية، والشكر موصول أيضا إلى الشركاء الاجتماعيين من ممثلي الأساتذة والباحثين والطلبة والعمال على كل المجهودات التي بذلوها لإنهاء السنة الجامعية المنصرمة، وإنجاح الدخول الجامعي 2020-2021، في ظل الظّروف الصحّية الاستثنائية المترتبة عن تفشّي جائحة كورونا، ورفع التحديات غير المسبوقة التي طرأت على القطاع منذ مارس 2020.

كما أتقدّم بالشكر للسيد رئيس المجلس الوطني لأخلاقيات الجامعة وآدابها، وأعضاء هذا المجلس، على مشاركتهم لنا في هذه الندوة بتقديم عروض تخص أخلاقيات الجامعة وآدابها.

تنعقد هذه الندوة الوطنية للجامعات، هذه المرة، على غير العادة، إذ سينضمّ إلينا أعضاء الندوتين الجهويتين للشرق والغرب من قسنطينة ووهران عن طريق تقنية التحاضر عن بعد، كما سيتم عقد ندوة خاصة لمديري المؤسسات البحثية، لاحقا، لتقليص العدد، وهذا بسبب جائحة كوفيد- 19 واحتراما للبروتوكول الصحي.

إنّ انعقاد هذه الندوة يأتي بعد التئام الندوات الجهوية الثلاث لكل من الشرق والوسط والغرب، وبعد أن تم الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2020-2021، في 15 ديسمبر الجاري. وقد سبق لي أن وجهت، بالمناسبة، كلمة للأسرة الجامعية عرضت فيها أهمّ إنجازات القطاع منذ شهر جويلية، وأود في لقائي بكم اليوم التطرق إلى أهم الانشغالات والقضايا التي خلصت إليها الندوات الجهوية، من خلال عمليات التنسيق والتشاور مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والإصغاء إلى كل اهتمامات مكونات الأسرة الجامعية، والتي أفرزت مجموعة من الأفكار والمقترحات تمت صياغتها في شكل توصيات،

للاسترشاد بها في المرحلة القادمة، وذلك من أجل تجاوز كل الصعوبات التي من شأنها عرقلة تنفيذ الخطط والأهداف المرسومة ضمن المخطط الاستراتيجي لبرنامج عمل القطاع على المديين القريب والمتوسط.

السيدات والسادة،

لقد عمل القطاع، بالموازاة مع التدابير والإجراءات المتخذة من أجل إنهاء السنة الجامعية المنصرمة والتحضير للدخول الجامعي الحالي، في إطار إستراتيجية التطوير التي تضمنها مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع المندرج ضمن مخطط عمل الحكومة، على تعميق إصلاح التعليم العالي من خلال مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية، والعمل على تحسين نوعية التكوين والبحث، وعصرنة الخدمة العمومية المقدمة في المرفق العمومي، وتعزيز انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ووضع الآليات الإجرائية للتقريب بين الجامعة والمؤسسة، فضلا عن توحيد انفتاحها على محيطها الإقليمي والدولي.

يأتي هذا كله، في إطار الرؤية الجديدة القائمة على مقاربة تشاركية تستند إلى تفعيل فضائل الحوار والتشاور، وتعزيز قدرات الإصغاء لكل انشغالات الأسرة الجامعية، وكذا اعتماد إستراتيجية جديدة للاتصال والتواصل معها ومع المتعاملين في محيط القطاع.

وفي هذا الصدد فقد حرصت الوزارة على تنظيم لقاءات عمل عديدة، للتكفّل بالانشغالات المطروحة، جمعت الإدارة المركزية ومسؤولي المؤسسات الجامعية والبحثية والخدماتية، والشركاء الاجتماعيين، وجرت هذه اللقاءات عن بُعد أو حضوريا، وخصّصت لرصد القضايا المطروحة في الميدان، واستقاء آراء الأسرة الجامعية ومقترحاتها من أجل التكفل بها، وكذا تقييم مختلف النشاطات المنجزة والتدابير المعتمدة بشأنها بصفة دورية، حيث تبيّن أنه من بين الانشغالات المطروحة ما يستوجب اتّخاذ إجراءات وتدابير فورية لحلها، ومنها ما يستدعي تفكيراً معمّقًا، على المديين المتوسّط والبعيد، ضمن أُطُرٍ تنسيقية وتشاركية على أكثر من صعيد.

السيدات والسادة،

إنّ تجربة نمط التعليم عن بُعد، الذي كان التردُّد يطبع عملية الشّروع فيه منذ سنوات، باتت اليوم خيارا غير قابلٍ للتأجيل، بعد ما أجبرتنا الظّروف

الصحّية الحالية على اللجوء إليه. ولتجاوز بعض التخوّفات الموضوعية المتعلقة بالجوانب التشريعية والقانونية لضبط هذا النّمط من التعليم، وكذا نقص الإمكانات المادية والتقنية وضعف المؤهّلات البشرية التي يتطلّبها، فإنه يجري التفكير للتغلب عليها وتجاوزها ولو بصفة تدرّجية.

وفي نفس السياق، فقد باشر القطاع في اتخاذ تدابير عدّة سواء على الصّعيد القانوني من خلال إدراج التعليم عن بُعد في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصّلة (مشروع القانون التوجيهي حول التعليم العالي، ومشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بنظام الدراسات في الليسانس والماستر والدّكتوراه، ومشروع مرسوم تنفيذي يتعلق بالتأهيل الجامعي)، وعلى الصّعيد المادي والتقني من خلال التوقيع على اتفاقيات تعاون مع قطاع البريد والمواصلات من أجل تحسين تدفّق الأنترنيت، وتوسيع الشبكة الوطنية للمعلومات نحو المدن الواقعة بجنوب البلاد. ويجري العمل حاليا على اقتناء التجهيزات الضرورية لمضاعفة معدّل تدفق الأنترنات بنحو 10 مرات على ما كان عليه، غير أن هذه العملية قد تأخذ بعض الوقت بسبب طول الإجراءات الخاصة باقتناء هذه التجهيزات. وفي مجال المؤهّلات البشرية، فقد تواصلت عملية تكوين الأساتذة في استعمال التقنيات التي يستدعيها هذا النمط التعليمي على مستوى المؤسسات الجامعية المختلفة.

لقد أثار مسؤولو بعض المؤسسات الجامعية صعُوباتٍ في استغلال النظام المعلوماتي المدمج "PROGRES"، لاسيما في شقه المتعلق بتتبّع المسارات البيداغوجية للطّلبة، وإجراء الامتحانات وتقييمها وإجراء المداولات وعمليات الانتقال.

وبهذا الخصوص، يجدر التأكيد على ضرورة مواصلة مسعى تعميم هذا النظام المعلوماتي ليشمل كافة مستويات التسيير البيداغوجي والإداري على مستوى كل مؤسسات القطاع، وسيتمّ تكليف لجنة مختصّة لتشخيص الصّعوبات الموجودة والاختلالات المحتملة، قصد معالجتها، ومرافقة المؤسسات الجامعية التي لم تتمكّن، حتى الآن، من تعميم هذا النظام.

وعلى صعيد آخر فقد لاحظنا أن هناك نسبة شُغور مقلقة في المناصب العليا المختلفة على مستوى مختلف المؤسسات تحت الوصاية، لاسيما منها المؤسسات التعليمية، وذلك على الرغم من التوجيهات والتعليمات العديدة التي تمّ إسداؤها في هذا الشأن. إنّ هذه الوضعية، وإن كانت تستدعي تشخيصا دقيقا وتفكيرا معمّقا حول أسبابها وسُبُل تصحيحها مستقبلًا، فهي تتطلب من

مديري المؤسسات إيلاءها العناية اللازمة، واقتراح تعيينات من أجل شغل هذه المناصب، بالاعتماد على معايير دقيقة وواضحة ومعلنة بكل شفافية وموضوعية، توخّيًا لضمان التأطير النوعي المناسب للسّير الحسن لمجمل الأقسام والمصالح وتأمين المؤسسة، لاسيما في الظروف الصحية الحالية.

السيدات والسادة،

لقد تميّز التحضير للتكوين في طور الدكتوراه بعنوان الدخول الجامعي 2021/2020، بمراجعة العدّة التنظيمية التي تحكم هذا الطّور من التكوين، حيثُ تمّ إصدار القرار رقم 961 المؤرّخ في 02 ديسمبر 2020، وكذا اقتراح مشروع مرسوم تنفيذي حول تنظيم الدراسات الجامعية في أطوار التعليم العالي (ليسانس- ماستر- دكتوراه)، هو قيد الدراسة حاليا، علما أنّ الأحكام المتضمنة في هذا المشروع، وما سيليه من نصوص تطبيقية، ستسمح، بدون شك، من تدارك بعض الاختلالات المسجّلة، لاسيما ما تعلق منها بصلاحيات مدير المؤسسة، ولجان التكوين في الدّكتوراه، وكذا تكريس تنظيم المسابقات حسب الشُعَب، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الجامعية والبحثية في مجال التكوين في الدّكتوراه والبحث التكويني.

وبهذا الخصوص، فقد تمّ إعداد مذكّرة توجيهية وتوضيحية تخص كيفيات إجراء وتنظيم مسابقة الالتحاق بالدّكتوراه، في ظلّ الظّروف الصحّية الاستثنائية الحالية، فضلا عن اعتماد رزنامة مفصّلة لمراحلها المختلفة، خصّصت فيها فترة زمنية كافية (43 يوما) لإجراء المسابقات، وفقًا للسلطة التقديرية لكلّ مدير مؤسسة جامعية، وحسب عدد المترشّحين، والإمكانات المادية والبشرية المتاحة. وإنه يتوجب على مديري المؤسسات الجامعية الأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين هما الشفافية والإنصاف من جهة واحترام آجال الإعلان عن النتائج من جهة أخرى.

إنّ خصوصية هذا الطور من التكوين وأهمّيته يقتضيان التفكير في وضع آليات موضوعية تسمح بعقلنة تأهيل التكوينات، وفقًا للإمكانات البشرية والمادية للمؤسسات، والأولويات الوطنية والمحلّية في ميدان التنمية والتطوير، والحرص مستقبلا على وضع مخطّط متعدد السنوات للتكوين في الدكتوراه، والعمل على أن يأخذ تحديد المناصب البيداغوجية المفتوحة في الحسبان مجمل المعطيات الواردة في المخطط، وكذا الاحتياجات الوطنية

ذات الصلة، حتى لا يبقى مقتصرا فقط على ما تقرره لجان التكوين في الدكتوراه.
إنّ من بين الانشغالات التي لا تزال تُطرَح خلال كلّ نقاش يثار حول التكوين في الطّور الثالث، مسألة مرافقة طلبة الدّكتوراه وممارسة تأطير فعلي ومتواصل لهم من قبل الأساتذة المشرفين. وفي هذا الصّدد، يتعين على مسؤولي المؤسسات الجامعية بالتنسيق مع الهيئات العلمية لها لبذل كلّ ما بوسعهم من أجل التكفّل بهذا الخلل الذي يؤثّر، لا محالة، سلباً على مردودية التكوين في الدكتوراه وعلى جودة منتوجه.

السيدات والسادة،

لقد سمحت اللقاءات التي تمّ تنظيمها مع مسؤولي مؤسسات البحث العلمي في نوفمبر الماضي، بالوقوف على تواصل ظاهرة مغادرة الباحثين الدائمين لهذه المؤسسات إلى وجهات أخرى داخلية مثل الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، وخارجية نحو دول أجنبية. إنّ هذه الوضعية أدّت إلى خلق صعوبات إضافية لمؤسسات البحث العلمي، التي تعاني أصلا من عجز في التأطير البحثي، وضعف في استقطاب الباحثين. وعليه، فإنّه سيتمّ قريبا تنصيب لجنة متعدّدة القطاعات من أجل بحث سبل معالجة هذه "الظّاهرة" أو على الأقلّ التخفيف من حدّتها ومنع تفاقمها.
وبخصوص إدماج بعض مستخدَمي دعم البحث في القوانين الأساسية لهذه الفئة، فإنه سيتمّ النّظر في هذه الوضعية في إطار لجنة قطاعية لدراسة الوضعيات العالقة قصد تسويتها النهائية.

السيدات والسادة،

إنّ ما ميّز إنهاء السنة الجامعية المنصرمة، وتحضيرات الدّخول الجامعي الحالي، هو التنسيق الجاد بين إدارة المؤسسات الجامعية ومصالح الخدمات الجامعية على مستوى كل الولايات، وهي تجربة تستحق الإشادة والتنويه، وأودّ أن أغتنم هذه السانحة للتأكيد على ضرورة مواصلتها وتكريسها ميدانيا، كما أدعو مديري المؤسسات الجامعية ومديري الخدمات الجامعية إلى مزيد من التنسيق من أجل ضمان تأدية الأنشطة البيداغوجية بصفة عادية، والسماح بتقديم خدمات النّقل والإطعام والإيواء بصفة دقيقة ومضبوطة.
وبخصوص إعداد الصّفقات وتنفيذها، فإننا سجلنا تأخّر بعض مديريات الخدمات الجامعية، في إبرام الصفقات العمومية المتعلقة بالنّقل، وهو ما من

شأنه أن يؤثّر سلبًا على مجريات الدّخول الجامعي، كما سجلنا غياب التكفّل بجوانب ضرورية وحيوية تتعلّق بتوفير الظّروف الملائمة داخل الإقامات، لاسيما التدفئة. وعليه، فإنّ مديري الخدمات الجامعية مطالبون بالتحلّي بالصّرامة اللازمة، وتحمّل المسؤولية الكاملة في معالجة مثل هذه المسائل، نظرًا لحجم ما قد ينجرّ عن أيّ تقصير في هذا المجال.

وفي مجال تطبيق البروتوكول الصحّي أثناء تقديم الخدمات للطّالب، بسبب شحّ الموارد المالية في الظّرف الحالي، فإننا إذ نتفهّم هذا الانشغال، إلا أنّ ذلك لا يمنع من الاجتهاد في البحث عن قنوات أخرى، وهي متاحة، لاسيما عبر التنسيق مع السلطات المحلّية والمؤسسات الاقتصادية، أو من خلال إعادة توظيف الاعتمادات المالية حسب أبواب النفقات لميزانية التسيير، ... وغيرها من القنوات.

وفي مجال الحَوْكمة، فلقد أجمعت المؤسسات الجامعية والبحثية على صعوبة الوضعية المالية المسجلة خلال السّنوات الأخيرة، وهو ما يؤثّر على سير هذه المؤسسات. وفي هذا الصّدد، أودّ التأكيد على أنّ التّعامل مع هذه الوضعية المستمرّة يتطلّب الانتقال إلى نمطٍ آخر من الحوكمة الجامعية، يضع حدّا للاعتماد الكلّي على إعانة الدّولة، وذلك من خلال اللجوء إلى ابتكار آليات تمويل جديدة على غرار تقديم خدمات وإنشاء مؤسسة فرعية (Filiale) والتي من شأنها أن تتيح توفير موارد مالية خاصة، وتعزّز من استقلالية المؤسسّة. إنّ هذه المقاربة تتطلب من كل مؤسسة جامعية وبحثية أن تسعى إلى إنشاء مؤسسة فرعية بدءًا من الدّخول الجامعي 2021/2020، علما أنّ تجسيد هذا الهدف سيتمّ إخضاعه للتقييم.

لقد أبانت جلسات التقييم المختلفة، التي تمّ تنظيمها مع مسؤولي المؤسسات الجامعية، عن نوعٍ من التهميش لدور الأمين العام في تسيير شؤون المؤسّسة، وهو ما أثقل كاهل مدير المؤسسة الجامعية بمهام إدارية محضة، على حساب دوره الريادي في تطوير المؤسّسة وضمان إشعاعها العلمي، باعتبارها كيانًا للتعليم والبحث، وهو ما يستوجب حتما تعزيز دور الأمين العام في المؤسسة الجامعية.

كما لوحظ ضعف نسبة حضور المرأة في تقلّد الوظائف والمناصب العليا على مستوى مؤسسات القطاع، وهو ما يدعونا للعمل على تعزيز مشاركة المرأة في التسيير على مستوى القطاع، بما يتناسب مع حضورها ضمن التعدادات المختلفة من طلبة (65%) وأساتذة (44%) ومستخدَمين إداريين (45%) من

جهة، وبما يتوافق مع المؤشّرات الدّولية المعمول بها في هذا المجال، من جهة أخرى.
إنّ التقارير الدّورية التي ترد إلى الإدارة المركزية من المصالح المختصّة تظهر وجود نقائص جدية في مجال تفعيل مخطّطات الأمن والحماية داخل مؤسسات القطاع، وهو ما قد يمثّل إخلالا بسلامة الأشخاص والممتلكات داخل الحرم الجامعي. وعليه، فإنّه يتعيّن على مسؤولي المؤسسات التكفل بهذا الجانب، وضمان ما يتطلّبه من تنسيق مع السلطات والمصالح المحلية والأمنية المختصة من جهة، ومع المكتب الوزاري للأمن الداخلي على مستوى الوزارة، من جهة أخرى.

وفيما يتعلّق بالاتّصال المؤسساتي والحوار، فإنّه برغم التوصيات والتوجيهات العديدة حول الموضوع، إلا أنّ بعض ممثّلي الشّركاء الاجتماعيين لا يزالون يشتكون من غياب قنوات حوار منتظمة مع مسؤولي بعض المؤسسات.

السيدات والسادة،

إنّ واجب القطاع في التكفّل بمختلف الانشغالات والاختلالات المذكورة، يجب ألا يحُول دون التّركيز على الملفّات الحيوية والكبرى التي تشكّل تحدّياتٍ كبرى على المدى المتوسّط. ويتعلّق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- مشروع القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي هو الآن قيد الإثراء والمناقشة على مستوى المؤسسات الجامعية،
- مراجعة خارطة التكوين الوطنية الجامعية،بما يتلاءم والمهن الجديدة في عصر الرقمنة.
- مواصلة مسعى تقريب الجامعة من المحيط الاجتماعي والاقتصادي،
- مواصلة مسعى ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي: وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تكفّل مسؤولي المؤسسات، بمواصلة تنفيذ العمليات التي دأب القطاع عليها منذ سنة 2008، عبر لجنة ضمان الجودة في التعليم العلمي (CIAQES) من تكوين مسؤولي ضمان الجودة (RAQ) على مستوى المؤسسات، وإجراء التقييم الذاتي، والعمل بالمرجع الوطني لضمان الجودة (Référentiel)، وتكوين الأساتذة، وذلك تفاديًا لأيّ قطيعة قد تضرّ بهذا المسار المنتظر تتويجه بإنشاء الوكالة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد.

- مشروع القانون الأساسي لحامل شهادة الدّكتوراه، في إطار مسعى توسيع المنافذ الوظيفية لهذه الفئة على مستوى قطاعات النشاط المختلفة. لقد كلف السيد الوزير الأول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإشراف على لجنة متعددة القطاعات كلفت بتقديم اقتراحات حول تشغيلية حاملي شهادة الدكتوراه بمختلف قطاعات النشاط وسيتمّ تقديم أعمال هذه اللجنة إلى السيد الوزير الأول قصد الشروع في إعداد مشروع نص تنظيمي.
- تحسين منظومة الخدمات الجامعية التي تمّ مؤخّرا تنصيب فريق عمل بشأنها من أجل الشروع في التفكير لوضع تصور لإصلاحها وفق رؤية شاملة.

لا أودّ أن أختتم كلمتي هذه دون التذكير مجدّدا بأهمية العناية بالإعلام المؤسساتي داخل الجامعة ومع محيطها، وكذا الحرص على ضمان التواصل الفعال مع ممثلي الطلبة والأساتذة والمستخدمين، عبر آليات الحوار والتشاور، بما يكفل إسهام مختلف مكوّنات الأسرة الجامعية والعلمية في تطوير المؤسسة الجامعية في كنف الرصانة والاستقرار.
وضرورة إعطاء الأهمية القصوى لتطبيق البروتوكول الصحي، وكل متطلبات الوقاية الصحية ضمانا لسلامة الأسرة الجامعية، الحرص على ضمان ديمومة الوقاية الصحية واستمراريتها طوال السنة دون تراخ أو تهاون.
والسهر على إعداد مخطط التطوير، متعدد السنوات، لكل مؤسسة جامعية في إطار مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع، الذي سنوافيكم به في أقرب الآجال الممكنة. وأن لا يقتصر تسيير المؤسسة على العمل الروتيني اليومي بل يتعداه إلى التسيير الأكاديمي النوعي والبحثي والاستشرافي.
والحرص كذلك على استكمال عمليات الرقمنة بكل مؤسسة في مجالات البيداغوجيا والإدارة والبحث، وجعل السنة الجامعية الحالية سنة تعميم الرقمنة في جميع المجالات.
كما أطلب من مسؤولي المؤسسات الجامعية إعادة تفعيل الهيئات الاستشارية والمداومة من أجل إعطاء مرئية أعمال المؤسسة وتجانسها، وعلى الخصوص في مثل هذه الظروف الصحيّة التي تمرّ بها البلاد، والتي تتطلّب تجنيد الأسرة الجامعية بأكملها لإنجاح السنة الجامعية الحالية. والحرص على العمل بأن

تكون الجامعة الجزائرية في الصدارة من أجل رفع كل التحديّات التي تواجه البلاد.

تلكم بعض النقاط التي وددت التطرّق إليها في افتتاح هذه الندوة، وستكون لي فرصة التطرّق لبعض التفاصيل، بعد استعراض التقارير والمداخلات المدرجة في جدول الأعمال.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم